المشكلة البحثية وصياغة الفروض في البحوث الأكاديمية

أ/ براهمي حنان
جامعة بسكرة

الملخص :

يعاني الباحث الأكاديمي في دراسات ما بعد التدرج من مشكلة صعوبة فهم طبيعة المشكلة البحثية الجديرة بالدراسة (مشكلة حقيقية)، والتعبير عنها بصيغة كمية و كيفية صحيحة ، ، ما يجعل نتائج البحث العلمي عرضة للخطأ.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمشكلة البحث ، و تحديد نطاقها ، بحصر العوامل المساعدة على ذلك ، و ضبط خصائصها . مما يمكن من صياغتها علميا ،و تحديد متغيراتها ، و وضع الفروض العلمية المحتملة الملائمة لها .

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي – المشكلة البحثية –الإشكالية – الفرض العلمي –المتغيرات البحثية –الباحث الأكاديمي.

Résumé :

Le chercheur académique souffre d'un grand problème au milieux de recherche scientifique , pendant ses études supérieures , ce qui est lié à la difficulté de comprendre le problème scientifique ,qui est la première étape importante de sa recherche , Et exprimer –le sous forme qualitative et quantitative correcte.et Cela conduit à des erreurs de recherche .

Alors le but du cet article est d'expliquer et identifier le problème scientifique, par l'indication des facteurs qu'ils aident à ça, et identifier son caractéristiques de manière facilite la formulation d'un véritable problème et des hypothèses réels, et convenables.

Les mots clés : recherche scientifique –problème de recherche –problématique –hypothèse - les variables -chercheur académique.

مقدمة

إن البحث العلمي هو "محاولة الإجابة عن تساؤلات أو حل مشكلات ، ببذل جهد في السعي لجمع المعلومات و تحليلها ،باعمال العقل ، و تركيز النظر ، باستخدام الطرائق ، و الأساليب و الأدوات العلمية المناسبة".

لو تمعنا في هذا التعريف لو وجدنا أن محور البحث العلمي هو المشكلة البحثية ، ذلك أن أوله ، و آخره ، ووسطه متعلق بها .إذ هو تلك المحاولة المرتبطة بمشكلة ، نهايتها متعلقة بحلها ، ووسطها أساليب و اجراءات لمعالجتها . وإذا شبهنا العقل البشري الذي يقوم بهذه المحاولة بجهاز الكمبيوتر فإنه سيتم إدخال معلومات متعلقة بالمشكلة (مدخلات) ،ثم المعالجة(عن طريق الأساليب و القواعد العلمية)،لنصل إلى المخرجات (الحلول/النتائج).و أي خطأ خلال هذه المراحل، سيؤدي إلى عدم صحة المخرجات ، و لأنها جميعا ترتبط بالمشكلة محل البحث ،فإنها محور البحث العلمي .لذلك سننطلق من مسلمة و هي أن "الخطأ في المشكلة البحثية يؤدي إلى خطأ في المخرجات".وهذا الخطأ كثير الحدوث في الوسط البحثي ، و هو ما يلاحظ عند اعداد الباحثين لدراساتهم الأكاديمية لما بعد التدرج (الماجستير/ الدكتوراه) ، حيث لا يفهم البعض منهم طبيعة المشكلة محور عملية البحث ، أو لا يدركون مصادر الحصول عليها ، و البعض الآخر لا يراعي خصوصيتها ، أما من يتجاوزون كل هذه المراحل ،يجدون صعوبة في ضبط صيغتها ، ووضع الفروض العلمية الملائمة لها .

لذلك ستكون مشكلة هذه الورقة حول :تحديد المشكلة البحثية و الفرض العلمي وكيفية صياغتهما،ولأن العلاقة متلازمة بينهما ، و هي ذات طبيعة عقلية ، تحتاج إلى أساليب وقواعد علمية للتعبير عنها كميا أو كيفيا ، وجب اعمال قواعد الإستدلال .مع مراعاة التقسيم التالي:

المطلب الاول :مفهوم المشكلة البحثية وتحديدها

المطلب الثاني: صياغة المشكلة البحثية

المطلب الثالث :مفهوم الفرض العلمي.

المطلب الاول: مفهوم المشكلة البحثية وتحديدها

لابد أن يفهم الباحث كنه المشكلة البحثية ليضع حدودا فاصلة بين ضرورة القيام بعملية البحث ، من عدمه كما عليه ان يحدد طبيعة الدراسة التي يجب أن يقوم بها ، حيث لكل

مشكلة إطارها ،وأساليب بحثها .

الفرع الأول:مفهوم المشكلة البحثية

لتحديد مفهوم المشكلة البحثية ، لابد من تعريفها، وإظهار العلاقة بينها و بين الإشكالية.

أولا: تعريف المشكلة البحثية

تعرف بأنها "أمر مثير للقلق ...، و على الرغم من ذلك إلا أن ثمة افتراضا ضمنيا بوجود معرفة لدينا عنها..، لذلك فإن عرض المشكلة بهذه الصورة لا يتطلب بالضرورة اجراء بحث نتقصى فيه الوصول إلى معرفة جديدة "[1].

إذن نحن أمام مستوى يتسم بالبساطة ، بحيث لا يتطلب جهدا ذهنيا مركزا للتحليل،و فهم العلاقات ، ثم الوصول إلى نتائج. وقد يتطلب هذا المستوى مجرد عرض للمعلومات المتوفرة بجهد عقلي بسيط للوصول إلى الإجابة مباشرة .

بينما إذا شعر الباحث بمستوى من التعقيد في فهم ظاهرة معينة ، يتطلب جهدا عقليا مركبا ، فسيكون أمام مشكلة بحثية حقيقية ، إذ هي الفارق الموجود بين ما نعرفه ، و ما نريد معرفته بخصوص الظاهرة محل الدراسة.[2]

إذن يمكن ضبط تعريف المشكلة البحثية بأنها "موقف معقد يحتاج إلى تفسير"،لذلك على الباحث أن يدرك أسباب التعقيد في فهم ظاهرة معينة، و هو ما ينشئ علاقة من جهة أخرى بين اشكالية البحث و المشكلة البحثية .

هناك أسباب كثيرة إذا لاحظها الباحث فهي تعتبر مؤشر على أن مستوى الغموض في الظاهرة بلغ حد التعقيد،حيث يستعصي على العقل فهمه بعمليات بسيطة مباشرة ، و هي :

1.تداخل العوامل المؤثرة في غموض الموقف :

إذا تداخلت عدة عوامل في حصول حدث معين ،أو الموقف الذي يثير الغموض لدى الملاحظ ، حيث لا يمكن تحديد العلاقة مباشرة بين السبب و النتيجة ،فإن حل الغموض يحتاج إلى عملية عقلية مركبة. لذلك لابد من فهم الظاهرة من خلال التساؤل عن مضمونها، أوصافها ، أبعادها، صورها، أوقات تكرارها، أجزائها، كيفية التفاعل بين هذه الاجزاء[3] .

2.تناقض النتائج حول العوامل المؤثرة في الظاهرة :

هذا السبب يفترض اطلاع الباحث على الدراسات السابقة ذات الصلة بالمشكلة محل البحث ، فإذا كانت خلاصة هذه البحوث (من خلال النتائج) دالة على التناقض في ضبط العناصر المؤثرة ، وتحديد العلاقات القائمة ، كان ذلك منطلقا للباحث . و هي مصدر

للإحساس بمشكلة حقيقية تحتاج إلى التقصي ،و الإستدلال .ما يجعل تحديد المشكلة المفتاح الحقيقي للبحث. فإذا ظهر للباحث أن من سبقه قصر في جمع المعلومات ،أو أخطأ في فهم بعضها ، أو بنى بعض نتائجه على مقدمات غير صحيحة ، فإن هذا من أقوى المسوغات لأن تعاد الكتابة في الموضوع[4].

3.الواقع:

الباحث هو الذي عليه أن يدرك ما يرتبط بالظاهرة وله الصلة بالمجتمع ، ويشكل مشكلة بحث حقيقية ، فلا يكفي حب الاستطلاع الفكري إذ لم يعد سببا كافيا لاجراء البحوث العلمية ،فالبحث من أجل البحث ينظر إليه هذه الأيام بعين الارتياب ، إن لم يكن بالاستياء،كما أن حب الاستطلاع يجب أن يخضع للتوجيه[5] . هذا يعني أن سبب التعقيد وجود حاجة مجتمعية غير مشبعة من المعرفة العلمية بصددها ، و في ذات الوقت المشكلة التي تنبع من الواقع هي التي يتقبل المجتمع النتائج حولها ،رغم صعوبة ادراك الضغوط المتقلبة و المتواصلة ،في ذات الوقت التي تولدت عبر التاريخ بفضل البحث العلمي ، و تسببت في تعديل الطريقة التي يعيش بها الإنسان حياته ،و تنويع الاختيارات المتاحة أمامه ، و إعادة توجيه فهمه للكون [6].

ثانيا:علاقة المشكلة البحثية بالإشكالية

إن العلاقة بين مشكلة البحث و الإشكالية هي علاقة الكل بالجزء ، فإذا كانت الأولى هي الفارق بين ما نعرفه وما نريد معرفته عن الظاهرة محل الدراسة ، فإن كل مشكلة تتعلق باشكالية معينة . هذه الأخيرة هي "عرض مجموع التصورات ،النظريات ،الأسئلة ، الطرائق، الفروض ، و المرجعيات التي تساهم في توضيح وصياغة مشكلة بحث .... وكل مشكلة بحثية تتعلق باشكالية لا يمكن ادراكها بمعزل عن الأخرى"[7] .

يتضح مما سبق أن الإشكالية أوسع تصورا من المشكلة، فهي تحتوي أبعادا مختلفة سيكون لها أثر على طبائع المشكلات ،حسب النسق الكلي الذي تتبعه ، هذا الذي يتكون من عدة عناصر.

الفرع الثاني:تحديد المشكلة البحثية

إن المشكلة ذات صلة بأبعاد كثيرة ،و لا يمكن للباحث أن بخضعها للدراسة إلا بعد تحديدها .و ذلك من خلال تحديد العلاقة بين العناصر الموجودة ، "فالإشكالية تتضمن العديد من المشكلات البحثية ، كل واحدة منها يمكن ان يتفرع عنها العديد من الأسئلة

البحثية"[8] .وإن لم يحدد الباحث المشكلة سيعاني من احدى المشاكل التي تحدثنا عنها ، وهي فهم مشكلة البحث الحقيقية ،فإن ترك المجال متسعا ،لن يكون معقولا طرح أسئلة في ذات الوقت تحيط بأبعاد مختلفة ، سيكون محيط البحث ضبابيا. ولن يساعده في ذلك سوى تحديد مشكلته بمراعاة مجموعة من المكونات ، مع ضبط خصائص العلاقة محل البحث.

أولا:تحديد المشكلة البحثية بمراعاة المكونات الشخصية

هناك جملة من المكونات في شخصية الباحث العلمية تحدث فرقا في التغلب على القلق الذي يشعر به تجاه تحديد المشكلة.

1.المقدرة النقدية :

هي من المكونات الشخصية لدى الباحث ، و رغم أن الفروقات الفردية بين باحث و آخر تجعلها مختلفة ،إلا أنها من المهارات التي يمكن تنميتها .

إن هذه المقدرة تتعلق "بالبصيرة الواعية التي تستبطن الأمور ، والعقلية النافذة التي لا تقبل بالتسليم و القبول لكل ما يمر بها دون أن تعرضه على النقد و التدبر و النظر[9] .فلابد أن يظهر الباحث قدرته على التفكير النقدي البناء الذي يسمح بتنقيح و مراجعة الآراء و الإستنتاجات ، و تجنب الجمود ، و تحقيق التواصل والتراكم المعرفي [10] .

كما لابد أن يمتلك القدرة على التعمق في مستويات العمليات العقلية ، كالقدرة على الفهم و التحليل و التركيب و الربط و المقارنة و الاستقراء و الاستنتاج[11].

2. القراءة الناقدة:

من المكونات المهمة لدى الباحث ،لتحديد مشكلته البحثية أن بكثر من القراءة و الإطلاع في مجاله البحثي ، فشعوره بنقص معرفي حول ظاهرة ما لا يكفي ، سيواجه ذلك النسق الكلي الذي بجعله مرتبكا أمام مجموعة من الأبعاد المحيطة بالمشكلة، وعليه أن يحدد أيا منها هو مجالها.

و تعتبر الدراسات السابقة مساعدا للتحديد ، و لابد ألا يخلو بحث علمي جاد من عنوان الدراسات السابقة ،يذكر الباحث تحته الابحاث و الدراسات و الرسائل الجادة التي كتبت في الموضوع الذي قرر دراسته . و يبين الاضافات او التعديلات التي يتوقع ان يتضمنها بحثه و يمتاز بها على من سبقه . و يبين سبب تكرار البحث في الموضوع مرة ثانية[12].

كما تعتبر قراءة المجلات و البحوث المنشورة حديثا في مجلات أكاديمية محكمة ذات قيمة علمية –سواء كانت محلية أو دولية – بلغة الباحث أو بلغة أجنبية ذات اثر بالغ في تنمية

استعداد الباحث الذهني لضبط مجال المشكلة البحثية .

و باعتبار المعرفة المعاصرة ذات فلك افتراضي ، فسيساعد البحث في قواعد البيانات ، و المواقع الإلكترونية المتخصصة ،و مراكز البحوث على الشبكة في زيادة ادراك الباحث محيط النقص المعرفي تحديدا .

3.التخصص العلمي:

إن التخصص العلمي في مجال بحثي ضروري لضبط المشكلة البحثية ، "لأن ذلك سيساعد الباحث على ضبط أهم المتغيرات الأولية لبحثه [13].وقد صادفني في مشوار الإشراف العلمي حالات مثل هذه ، حيث يجد الباحث حديث العهد بالبحوث الأكاديمية صعوبات في تحديد المشكلة ، عندما يصلها بتخصصات علمية أخرى لا ينتمي إليها ، وهو السبب الذي يجعل الإطار النظري للمشكلة غير واضح تماما .

4. الخبرة و الاحتكاك بالميدان :

التجارب التي يكتسب منها الباحث خبرات في ميدان عمله، تثير لديه غموضا حول العديد من المسائل المتشعبة و الشائكة ،و تطلعه على جوانب لم تكن تخطر للتفكير المجرد ببال[14]. فما يواجهه الباحث في عمله ، أو ميدان تخصصه ، أو حتى في حياته اليومية ، و يثير لديه غموضا ، و يشعره بالحاجة الى تفسير لاشباع حاجاته العقلية ، سيخلق في ذهنه مشكلة بحثية .

لذلك تعتبر" حياتنا العملية و خبراتنا و النشاطات التي نقوم بها المصدر الذي يزودنا بالمشكلات شرط توفر عناصر النقد و الحساسية و الحماس و الاصرار لدينا، و توفر الدافعية و الرغبة في التعرف على الاسباب و العوامل التي تؤدي الى هذه المشكلات .

ثانيا: ضبط خصائص المشكلة البحثيّة

ليست كل مشكلة تجذب اهتمام الباحث ،لابد أن تكون جديرة بالدراسة ، بل عليه أن يراعي فيها القيمة العلمية ،الأصالة ،و امكانية الاختبار .

1.أصالة المشكلة البحثية:

أصالة المشكلة تعني جدتها ، و عدم السبق فيها ، "حفاظا على الجهد و منعا للتكرار و الازدواجية فيها . و علي الباحث أن يبذل قصارى جهده للتأكد من أن الدراسة غبر مسبوقة من خلال استعراض قواعد البيانات المتخصصة على الانترنيت ،استعراض الأدلة و الكشافات ،سؤال المختصين ،مراكز الأبحاث[15].

لكن رغم ذلك لابد من مراعاة مسألة في غاية الأهمية ، و هي المادة العلمية التي تعتبر المادة الخام للباحث لإنجاز بحثه . إذ أن حداثة المشكلة في البحث الاكاديمي لا تكفي وحدها –رغم أنها داع قوي لهذا النوع من البحوث – لأن" عدم توافر المراجع الأولية و الثانوية سيعقد نوعا ما من مهمة الباحث في الوصول إلى نتائج مهمة "[16].

2.القيمة العلمية للمشكلة :

المشكلة التي تحتاج إلى بحث أكاديمي هي مشكلة ذات قيمة علمية ، حيث يشعر الباحث تجاهها بضرورة ملء النقص الذي تعانيه مدركاته العقلية بخصوصها ، أو سينعكس ذلك سلبا على الإنسان و المجتمع إذا بقي هذا النقص .هذا يعني ببساطة أن هذه المشكلة بحاجة إلى إجابة ، و حاجة العقل لذلك ملحة وضرورية ،حيث في ذلك اشباع لحاجة أساسية ، و الأمر ليس مجرد فضول ، أو اضافة لمعرفة الجهل بها لا يؤثر في هرم المعرفة العلمية .

يبدو ذلك مقترن بتصفية المواقف التي تواجه الباحث في حقل علمي بالمعالجة العلمية. و ذلك عن طريق" القراءة المنهجية بأسلوبين القراءة الأفقية و هي الإنتقال من موضوع إلى الذي يليه [ربطا بالعلاقة اعلاه بين الاشكالية و المشكلة ،يعني ذلك جمع اطراف المشكلة] و هنا تتحقق المعرفة الشاملة . و القراءة الرأسية ، و هي قراءة جانب من موضوعات البحث من مرجع إلى آخر"[17]. لذلك "يحتاج العلم إلى التحصيل و الربط بين القضايا في مجال البحث ، و هو ما يتطلب مراجعة ما تراكم من قبل في مجاله حتى يمكن للباحث أن يفكر بأسلوب علمي في مشكلة بحث ، فلا يمكن اختيار مشكلة بحثية في الرسالة أو الأطروحة بدون قراءة مسبقة في نفس المجال "[18].

3. ارتباط المشكلة البحثية بمجال محدد :

تتعلق هذه الخاصية بضيق أو اتساع المشكلة محل البحث ، فالمشكلة البحثية في البحوث الأكاديمية هي بالضرورة مشكلة ذات امتداد محدد ، أي أنها ليست بالاتساع الذي يجعلها غير واضحة ، و لا بالضيق الذي يجعلها صعبة الاختبار .

فلننظر مثلا إلى القول بدراسة أركان الجريمة "في القانون الجنائي "، أو عناصر القرار الإداري "في القانون الإداري"، أو ان يتناول الباحث أركان عقد الزواج " في الأحوال الشخصية"، أو آثار العقد "في القانون الخاص" ،جميعها ذات مجال شديد الإتساع يحتوي العديد من الأجزاء المتفرعة . لذا "فاختيار مشكلة عامة يحتاج إلى حزمة من البحوث ،و لا

يمكن لبحث واحد أن يغطيها ، و لا يمكن للباحث الواحد أن يوفيها حقها من حيث أن هناك حدود للوقت و الجهد اللازم لإجرائها ، فمشكلة البحث العامة تتداخل فيها المتغيرات المؤثرة و المتأثرة و لها العديد من العلاقات مما يجعل طرحها على بساط البحث أمر غير دقيق ،و يصعب معه الوصول إلى نتائج أو استنتاجات محددة ."[19] في المقابل لو كانت [المشكلة] "ضيقة للغاية فإن ذلك سيقيد انطلاق تفكير الباحث ،و ذلك بسبب ندرة المراجع الخاصة [بها] مما يصيب الباحث بالاحباط و فقد الثقة بنفسه" [20].

4. امكانية اختبار المشكلة البحثية:

إن المشكلة البحثية التي لا يمكن اخضاعها للتمحيص، و جمع الأدلة و البراهين حولها ، بل إن العقل البشري قد لا يستطيع الإحاطة بها لخروجها عن دائرة المدرك ، يجعل الخوض فيها ضرب من المستحيل .

و لا نقصد بهذا المعنى ما يخرج عن التصورات المعتادة ، أو عن الشائع و المألوف ، فهذه المسافة تفصل بين المعرفة العلمية و المعرفة العشوائية .لأن"العقل النقدي يبحث عن الحقيقة و لو كانت ضد التصورات الشائعة ، فهو يدرك أولا وجود افتراضات مختلفة في شأن الواقع المدروس أو اجابات مختلفة للأسئلة المطروحة ، ثم يتعرف و يدرس هذه الإفتراضات ،و يقوم بعملية تقويم لدقة تلك الافتراضات بنظرة نقدية بناءة "[21]..كما ان البحث لابد أن يتصل بالواقع لا بالخيال ، و هذا يجعل الفروض شأنها شأن المشكلة البحثية ترتبط بالواقع المحيط بها حتى يمكن التأكد من صحتها ، و لابد أن يملك العقل البشري فيها الملكات التي تمكنه من التحقق منها في دائرة ما يمكنه أن يصل إليه عن طريق الأدلة و البراهين .

و يفترض لإختبار المشكلة البحثية أن يتوافر لدى الباحث بصددها المعطيات اللازمة ، و هذه الأخيرة وعاؤها هو المصادر و المراجع . لذلك لابد أن يقدر مدى توافرها ، و امكانية الحصول عليها،"فلا يختار موضوعا لا تتوافر عنه البيانات ،أو تنعدم المصادر التي تعالجه ،أو يكون الوصول إليها مسحيلا , أو أن موضوع البحث تحيطه حساسية تعوق استكماله او تنفيذه" [22].

المطلب الثاني:صياغة المشكلة البحثية

ما يلاحظ في الوسط البحثي أن الباحث قد يعاني من مشكلة عدم وضوح صياغة المشكلة البحثية بسبب الغموض في دلالتها ، قد يكون ذلك في البداية أمرا طبيعيا إذا كان

العقل في المستوى الأول من الشعور بالمشكلة و ما يتصل بمحيطها . لكن في مستويات متقدمة من التحديد سيكون ذلك مؤشرا على عدم قدرة الباحث . اذن يحتاج الباحث اولا إلى بناء مشكلته من خلال ضبط صياغتها التعبيرية ،و تحديد متغيراتها البحثية.591

الفرع الأول: الصيغة التعبيرية

لقد أشرنا آنفا إلى أن المشكلة البحثية ذات طبائع مختلفة ، لذلك فإن صياغتها يقتضي" صياغة كلمية تحدد جوهرها ، أبعادها، و اطارها ، و توحي بمنهج البحث و الأهداف،و الخطة و الأدوات ...كما أن صياغة المشكلة بعبارات واضحة و محددة يشير عموما الى المتغيرات الهامة بالنسبة للباحث و العلاقة الخاصة بين هذه المتغيرات التي سيتم بحثها " [23]. ،لذا يجب على الباحث أن يجيد اختيار قالب لمشكلته البحثية في صيغة تقديرية ، أو سببية، أو حدية،سواء كانت تقريرية ،أو استفهامية.

1.صيغة المشكلة البحثية ذات العبارة التقديرية :

هي" الصياغة التي يستخدمها الباحث إذا كان موضوعه من الموضوعات العامة التي تحتاج إلى استكشاف، وجمع معلومات عامة، بمعنى لا توجد في ذهن الباحث أسئلة معينة يبحث عن إجابات لها، فهو يريد التوصل إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المشكلة. "[24]

من الواضح أن هذه الصيغة ترتبط بنوع معين من البحوث ، وهي تلك البحوث الإستطلاعية التي تعتمد على التعرف على طبيعة المشكلة البحثية ، بجمع أكبر قد ممكن من المعلومات عن الظاهرة ، و هي معلومات ذات طبيعة "كمية" ، لذلك فهي تمهد لبحوث أخرى أكثر عمقا .

من نماذج هذه الصيغة التعرف على الاتجاهات ، حتى يحصر الباحث مجال المشكلة البحثية . مثل : "اتجاهات المستثمرين الأجانب نحو الإستثمار الصناعي في الجزائر".

تتعلق هذه الصيغة باستكشاف عدة جوانب مرتبطة بالموضوع :

- نسبة الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي .
- مجالات الإستثمار الصناعي .
- الظروف المحيطة بالاستثمار الأجنبي في هذا القطاع بالجزائر.

2.صيغة المشكلة البحثية ذات العبارة السببية :

إذا كان مجال المشكلة البحثية هو البحث عن الأسباب التي تتدخل في الظاهرة ،فإن صيغتها تتعلق بذلك،حيث يريد الباحث أولا التعرف على الأسباب ، ثم تحديد الأسباب المؤثرة أو الفعالة .وحينها يحتاج الباحث إلى صياغة علاقة محددة كما سنبين لاحقا .مثال:ما هي أسباب تجريم الأفعال الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ؟،أو كيف تحقق اللامركزية الإقليمية الديمقراطية التشاركية ؟.

3.صيغة المشكلة البحثية ذات العبارة الحدية :

إذا أراد الباحث أن يدرس كيفية تأثير عامل معين على النتيجة ، فعليه أن يصوغ مشكلته في عبارة تشير إلى البحث عن هذه العلاقة ، لذلك فإن العبارة تقوم على حدين السبب و النتيجة .

مثال1 : ما هي العلاقة بين العود في ارتكاب الجريمة و وظيفة العقوبة ؟

مثال 2: هل يؤثر نمط السجون على تحقيق الإصلاح و إعادة إدماج الجاني في المجتمع ؟

في المثال الأول يتم البحث عن علاقة بين "وظيفة العقوبة" و " العود" ، أي أن الباحث حدد عاملا وهو وظيفة العقوبة و تأثيره في تكرار ارتكاب الجريمة ، رغم أن تكرار ذلك قد يرتبط بعوامل أخرى .

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات البحثية

إذا كان موضوع الباحث يرتكز على دراسة أسباب و عوامل ، أو أدوار و علاقات ذات تأثير مفترض، فإن صياغة المشكلة البحثية يتطلب بالضرورة وجود متغيرات بحثية ضمن العبارة المكونة لها .

لذلك فإن المتغير هو العامل الذي يمكن أن يكون له عدة قيم أو أوصاف ، و الأصناف الرئيسة لهذه المتغيرات تتنوع بين متغير مستقل و متغير تابع ،حيث تعتبر المتغيرات المستقلة تلك المتغيرات التي يختارها الباحث و يعالجها بطريقة معينة ليحدد أثرها على متغير آخر ،أما المتغير التابع فمهمته هي تحديد اذا كان هناك اي تاثير للمتغير المستقل . بدلالة بسيطة فإن "المتغير المستقل هو المسبب أو المؤثر ،أما المتغير التابع فهو الذي يتأثر بالمتغير المستقل و يكون ناتجا عنه[25]. ويأتي ذلك ضمن النموذج البسيط وهو من اكثر النماذج استخداما على مستوى الدراسات العربية و المحلية [26].، مثلا أثر ممارسة

الإشراف البيداغوجي على جودة البحوث الأكاديمية .و إذا كانت هناك عدة متغيرات مستقلة ، أي عدة أسباب مؤثرة ، و رمزنا للمتغير المستقل بالرمز (س) ، و المتغير التابع بالرمز (ت)، و ع هو تأثير المتغير س ،فإن العلاقة المراد دراستها ستكون بدلالة رياضية كالآتي:(ت)=ع (س1،س2،س3) .

المطلب الثالث: مفهوم الفرض العلمي و كيفية صياغته

عندما يضبط الباحث صيغة المشكلة البحثية، و يحدد متغيرات بحثه ،فسيهل عليه حينها أن يضع الفروض تبعا لذلك . و هو ما يظهر تلك العلاقة بين الفرض العلمي والمشكلة البحثية ، حيث إن النجاح في صياغة هذه الأخيرة يضبط دائرة الفروض المحتمل وضعها ،لكن عليه أن يدرك أولا كنه الفرض العلمي ، و وظيفته في البحث.

الفرع الأول: تعريف الفرض العلمي ووظيفته في البحث العلمي

لما كانت المشكلة البحثية تحتوي في صيغتها على علاقة بين متغيرين ، حيث يريد الباحث التعرف على طبيعة العلاقة التي تربطهما ، فإن الفروض العلمية تحتوي على صياغة مؤقتة بخصوص هذه العلاقة تثبتها ، أو تنفيها. لذلك يعرف الفرض العلمي بأنه"تخمين أو زعم أو تنبؤ يصف العلاقة المحتملة أو المتوقعة بين متغيرات البحث "[27]. لذلك تعتبر الفروض العلمية" احتمالات أقل من الحقيقة ، و تمثل أكثر الإجابات احتمالا للسؤال الذي يدور حوله البحث"[28].

كما يحدد الفرض العلمي المساحة البحثية التي سوف تنشط داخل حدودها عمليات التنقيب عما هو مطلوب[29]، ولايشتر وجود الفرض في كل البحوث ،فبينما تشتمل بعض البحوث عليها ، قد لاتشتملها أخرى. ففي الدراسات الاستطلاعية ... التي ترتكز بشكل أساس على جمع المعلومات،تعد الفروض أساسًا لخطوات أخرى لاحقة، بل إن الباحث يبني عليها[30].

و يعد الفرض العلمي الخطوة الأكثر أهمية لما يترتب عليه من خطوات لاحقة ، تتعلق باختيار المنهج العلمي المناسب، و الأدوات البحثية . كما" تنعكس ايجابا على بقية خطوات البحث بغض النظر عن موضوعه و نوعه [31].

لذا لابد أن يرتكز الفرض العلمي على قاعدة معلومات، و هي تلك " البيانات التي أمكن جمعها حول المشكلة بشكل أولي ،حيث لايمكن أن يبنى الفرض العلمي دون خلفية قاعدية

للمعلومات المتحصل عليها حول المشكلة محل الدراسة ،و بذلك يكون بعيدا عن التحيز الشخصي[32] ، و العشوائية .

الفرع الثاني : صياغة الفرض العلمي تبعا للمشكلة البحثية

لابد من تحديد الفرض العلمي عن طريق اختبار العلاقة بين متغير مستقل ، و متغير تابع[33] ، و امكانية التحقق ، واثبات الصحة أو الدحض[34] ،بناء على المنهج العلمي، والأدوات و الوسائل المناسبة لذلك[35]. و لذلك تتنوع الفروض حسب طبيعة هذه العلاقة ، و تتحدد أيضا كيفية الاختبار،على النحو الذي سيأتي بيانه .

1.الفرض العلمي الموجب:

الفرض العلمي الموجب هو الفرض الذي يحدد علاقة ايجابية بين متغيرين ،إذ يثبت فيه الباحث علاقة مباشرة بين متغيرين ،سواء كانت طردية ،أو عكسية [36].مثال: توجد علاقة بين آداء المجلس التشريعي لمهامه بفاعلية و عدم وجود كفاءات قانونية بين أعضاء المجلس.

وقد يكون هذا الفرض موجه ، أو غير موجه ، و بناء على ذلك فإن الفرض العلمي الموجه يتضمن فروق باتجاه محدد ، كأن يتسبب وجود متغير مستقل ،في وجود المتغير التابع ، او عدم وجود المتغير المستقل في عدم وجود المتغير التابع , أو أن تتسبب الزيادة أو النقص في الأول ، في زيادة أو نقص الثاني [37]،مثال: كلما زادت الرقابة المباشرة ، انخفضت معنويات الموظفين. أما الفرض العلمي غير الموجه فإنه يعبر عن وجود علاقة بين متغيرين ، دون تحديد اتجاه تلك العلاقة، حيث يشير هذا الفرض إلى وجود فرق دال ، دون تحديد هذا المستوى [38]،مثال: توجد علاقة بين طبيعة العمل و الإنتظام في الدوام الرسمي .

2.الفرض العلمي السالب:

الفرض السالب هو الفرض الذي يعبر عن علاقة سلبية بين متغير مستقل و متغير تابع [39]، لذلك يسمى الفرض المعدوم ، أي الذي يعدم تلك العلاقة ، و بالتالي فإن حاصل الفرق بينهما يساوي صفر ، لذلك يسمى أيضا الفرض الصفري.

الخاتمة:

يعتبر الخطأ في فهم طبيعة المشكلة البحثية و صياغتها لدى الباحث الأكاديمي أحد أهم المشكلات في الوسط البحثي ، لأن ذلك سيؤثر على عملية البحث كلها . و هو ما يستدعي

تحديد المدركات من البداية ، ، حيث لابد ان يدرك الباحث مستويات الغموض ، و التعقيد ، والتناقض الدال على وجود مشكلة حقيقية ، و من ثم وضعها في نسق كلي لتحديد أبعادها ، مما سيعينه على صياغتها بشكل سليم، ووضع الفروض العلمية المحتملة على نحو ملائم .

لذا على الباحث الأكاديمي أن يتبع جملة من الخطوات :

1.تنمية مهاراته الفكرية النقدية بالقراءة الناقدة المتصلة بمحيط المشكلة .

2.تحديد المتغيرات ذات الصلة بمراعاة التخصص العلمي ،والخبرة الميدانية . و من ثم يحتاج إلى عملية تصفية لمجموع المتغيرات المتداخلة عن طريق المعالجة العلمية .

3.التحرر من التصورات العشوائية ، رغم إمكانية وضع تصورات مختلفة عن المشكلة محل البحث ذات في نطاق محدد ، يتوافر حوله وعاء معلوماتي .

4. ضبط الصيغة التعبيرية الممكنة ، و المتغيرات البحثية ، حسب طبيعة البحث و المشكلة البحثية .

5. تحديد الفروض العلمية المحتملة سلبا أو ايجابا باتجاه معين ، أو دون تحديد اتجاه ، لكن بتحديد فرق دال بين العلاقات التي تربط المتغيرات البحثية يمكن اختباره .

الهوامش:

[1] داود بن درويش حلس ، **دليل الباحث في تنظيم و توضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية**،2010/02،(iugaza.edu.ps./dhelles/files)،ص.33.

[2] Mohamed Louadi, **La problématique et la question de recherche en sciences de gestion** ,s.e , s.l, 2012, p . 5.

[3] محمد سيد حمزاوي ،"**اختيار و صياغة مشكلات البحث في العلوم الإدارية و الأمنية**" ، الملتقى العلمي الأول حول تجويد الرسائل و الأطروحات العلمية ،2011/12/10 ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،كلية الدراسات العليا ،الرياض ،،ص.7.

[4] نفس المرجع ،ص.94.

[5] جون ديكنسون ، تر: شعبة الترجمة باليونسكو ، **العلم و المشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، عالم المعرفة،1987، الكويت ،ص.17 .

[6] نفس المرجع ،ص.21.

[7] Rymand Robert Tremblay et Yvan Perrier, **outils et méthodes de travail intellectuel**, la Chenelière inc , 2e éd,s.l,2006,p.1.

[8] Ibid ,p .4.

[9] داود بن درويش حلس،مرجع سابق،ص.34.

[10] عبد الفتاح ماضي، "**دليل الباحث**"، 13 أفريل 2012،(www.abdelfattahmady.net).

[11] العربي بلقاسم فرحاتي ،**البحث الجامعي بين التحرير و التصميم و التقنيات** .دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ، ،2012، ص34،35.

[12] حسين مطاوع الترتوري، ، "**البحث العلمي خطته وأصالته و نتائجه**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ،عدد20،(حزيران2010)،ص.93 .

[13] الهاشمي بن واضح، **منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا** ،مطبوعة موجهة لطلبة الدراسات العليا في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2016.

[14] داود بن درويش حلس، مرجع سابق،ص35.

[15] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، **أساسيات البحث العلمي**.جامعة الملك عبد العزيز ،ط 1،جدة،2012 ،ص.7.

[16] الهاشمي بن واضح،مرجع سابق.

[17] مصطفى فؤاد الخصاونة، **محاضرة حول أصول اعداد البحث القانوني** ، ب.ت،(www.lawjo.net)، ص.8.

[18] محمد سيد حمزاوي، مرجع سابق، ص.5.

[19] نفس المرجع،ص.15.

[20] باسم بشناق ، **أسس البحث العلمي القانوني دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الأطروحات العلمية**، د.ن ، د.م ،2013،ص.25.

[21] عبد الفتاح ماضي ، مرجع سابق.

[22] داود بن درويش حلس، مرجع سابق ،ص.38.

[23] باسم بشناق، موجع سابق، ص40،41.

[24] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ ،مرجع سابق ،ص.9.

[25] ريما ماجد، **منهجية البحث العلمي إجابات عملية لأسئلة جوهرية**. مؤسسة فريدريش ايبرت ،بيروت،2016،.،ص.44.

[26] سعد علي حمود العنزي، عامر علي حسين العطوي ، ،**نماذج البحث في ادارة الاعمال** .د.ن ، د.م ،2011. ،ص.11.

[27] ريما ماجد، مرجع سابق، ص.44.

[28] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، مرجع سابق، ص.29.

[29] الهاشمي بن واضح ،مرجع سابق.

[30] انظر: عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ ،ص. 28 بتصرف.داود بن درويش حلس،مرجع سابق ،ص50.

[31] الهاشمي بن واضح ، مرجع سابق.

[32] باسم بشناق، مرجع سابق ،ص.30.

[33] نفس المرجع،ص45.

[34] داود بن درويش حلس، مرجع سابق ،ص50.

[35] Omar Aktouf , **Methodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisation** ,P .U.Q ,montreal,1987,p62

[36] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، ،مرجع سابق، ص30.

[37] الهاشمي بن واضح، مرجع سابق.

[38]نفس المرجع.

[39]باسم بشناق ، مرجع سابق ،ص30.